

الاستثمار الخاص في القطاع السياحي بين فلسفة الاقتصاد الشمولي والاقتصاد الحر العراق انموذجاً

م.م خالد روكان عواد

أ.د نزار ذياب عساف

جامعة الانبار / كلية الإدارة والاقتصاد / فلوجة

المستخلص

يشكل القطاع السياحي في العراق مورداً اقتصادياً مهماً التي يعول عليها في تنوع مصادر الدخل القومي وتوفير فرص عمل جديدة , فضلاً عن كون السياحة بحد ذاتها وسيلة من وسائل التواصل العالمي اذ تسهم في نشر الثقافة الوطنية وتبادل الثقافات بين الشعوب المختلفة. ولما كان العراق يمتلك مكامن ومقومات سياحية كبيرة ومتنوعة دينية وتراثية وترفيهية فضلاً عن المقومات الطبيعية من جبال وشلالات وسواحل وانهار واهوار وبحيرات تشكل بمجموعها عنصر جذب سياحي يمكن ان تؤسس عليه فرص استثمارية مغرية لاسيما وان العراق تحول بعد عام 2003 إلى فلسفة جديدة في ادارة الاقتصاد هي فلسفة الاقتصاد الحر والانفتاح الاقتصادي والتي بمقتضاها يتمكن القطاع الخاص من ان يلعب دوراً ريادياً مميّزاً في تطوير بنية القطاع السياحي في العراق وتأهيل مرافقها الحالية إلى المستوى الذي يجعل منها قطاعاً اقتصادياً منتجاً والمباشرة باستثمارات نوعية في مجال المرافق السياحية الجديدة , تاخذ في مجال السياحة الدينية التي تتوفر لها فرص استثمارية مثالية وكذلك السياحة الترفيهية التي تتوفر لها هي الاخرى فرص واعدة سواء في اقليم كردستان / العراق او في المحافظات الاخرى , لاسيما وان القطاع السياحي في العراق لم يزل يعاني من التخلف والاهمال وعدم توجه الاستثمارات الية سواء قبل عام 2003 او بعدها , الامر الذي يجعل من هذا القطاع فرصة استثمارية واسعة ومتنوعة ومغرية تجذب المستثمرين المحليين والاجانب على حد سواء.

ABSTRACT

The tourism sector in Iraq is one of the most important economic sectors that reliable in diversifying sources of national income and create new jobs, as well as the fact that tourism is one of means of communication as contributing to the global dissemination of national culture and the exchange of cultures between different peoples .

Iraq has great variety reservoirs and potential in tourism of religious and heritage and entertainment as well as natural resource such the mountains, waterfalls, coasts and rivers, marshes and lakes constitute a tourist attraction that could establish opportunities attractive investment, especially since 2003 when Iraq moved to a new philosophy in the management of the economy That is the philosophy of free economy and economic openness, according to which

private sector to play was able leading role distinctive in developing the structure of Iraqi tourism and rehabilitation of current facilitates to a level that makes them an productive economic sector and start quality investments in the field of tourism, especially religious tourism with available investment opportunities ideal as well as leisure tourism which they had promising opportunities, whether in Kurdistan / Iraq or in other provinces, which makes this sector as promising investment opportunity wide and varied and attractive to attract local and foreign investors alike.

المقدمة

يشكل القطاع السياحي في العراق مورداً اقتصادياً مهماً التي يعول عليها في تنوع مصادر الدخل القومي وتوفير فرص عمل جديدة وحل مشكلة البطالة كون السياحة بحد ذاتها تعد ثروة مستدامة ومتجددة , فضلاً عن كونها وسيلة لنشر الثقافة الوطنية وتبادل الثقافات بين الشعوب المختلفة , ولما كان العراق يستند إلى بيئة سياحية واعدة فهو يمتلك مكامن سياحية تفوق ماتملكة الكثير من الدول التي اهتمت بقطاعها السياحي وطورته , اذ يزخر هذا البلد بمقومات السياحة الدينية والتراثية والترفيهية , فضلاً عن المقومات الطبيعية من جبال ووديان وانهار وسواحل واهوار وبحيرات يسحر منظرها وتشكل عنصر جذب سياحي لا يقاوم اذا ما احسن استخدامها وتوظيفها في صناعة السياحة التي اصبحت صناعة المستقبل , فقد ادركت شعوب العالم ويفضل التطور العلمي والتكنولوجي الهائل اهمية السياحة فازداد عدد السائحين الذين يجوبون العالم وازدادت عوائد هذه الصناعة عالمياً.

والعراق اليوم يحتاج إلى ثورة سياحية حقيقية بخاصة وان العراق انتقل بعد عام 2003 إلى فلسفة الاقتصاد الحر في ادارة الاقتصاد والتي بمقتضاها يتمكن القطاع الخاص من اداء دور ريادي في تطوير بنية السياحة العراقية وتأهيل مرافقها إلى المستوى الذي يجعل منها قطاعاً اقتصادياً متميزاً لاسيما وان الاستثمار السياحي في بعض المرافق لا يحتاج إلى استثمارات ضخمة كون معظم متطلباته تكمن في البنية التحتية التي تخدم قطاعات الاقتصاد الاخرى الا انه وللأسف الشديد لم تنعكس مزايا هذا التحول وتغير فلسفة ادارة الاقتصاد بالشكل الذي ينبغي ان يحصل في هذا القطاع.

مشكلة البحث:

الاستثمار الخاص لم يأخذ دوره الفعال والريادي في القطاع السياحي لان التخبط وعدم وضوح الرؤية في الفلسفة الاقتصادية المتدانة من قبل الدولة قبل وبعد عام , 2003 ساهم في التخلف الدائم المستمر لهذا القطاع , فضلاً عن انخفاض نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي على الرغم من المقومات الكبيرة التي يملكها هذا القطاع والطاقة الاستيعابية الكبيرة للاستثمار الخاص للعمل فيه في ضوء التحولات الفلسفية لادارة الاقتصاد نحو الاقتصاد الحر .

فرضية البحث:

بنى البحث على فرضية مفادها ان الاستثمار السياحي الخاص في العراق لم يزل ضعيفاً ولم يسهم في نمو وتطور القطاع السياحي قبل 2003 وبعده , فيما تتوفر بيئة مناسبة يمكن ان تتوجه اليها الاستثمارات المختلفة .

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية القطاع الذي يتناوله اذ ان أهمية الاستثمار الخاص في القطاع السياحي يمكن ان تسهم في تطوير هذا القطاع , مما يؤدي إلى تنوع مصادر الدخل القومي وتعميق التشابكات القطاعية في الاقتصاد الوطني , فضلاً عن توفير فرص عمل جديدة كونه من القطاعات المنتجة لفرص العمل وتحسين ميزان المدفوعات.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على واقع القطاع السياحي في العراق قبل عام 2003 وبعده ودور الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي في تطوير هذا القطاع.

منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي بغية التوصل إلى النتائج بالاستناد إلى بعض الاحصائيات والبيانات المتاحة ذات العلاقة.

هيكلية البحث:

تناول البحث كل من مفهوم الاستثمار وأهميته , ثم عرج على واقع القطاع الخاص في العراق قبل عام 2003 وبعده , ثم ناقش البحث القطاع السياحي في العراق قبل عام 2003 وبعده , فيما تناول بعد ذلك دور القطاع الخاص وأهميته في الاستثمار السياحي , وانتهى إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً : مفهوم الاستثمار وأهميته

مفهوم الاستثمار

يعد الاستثمار احد الفعاليات الاقتصادية المهمة التي تتوقف عليها عملية التنمية الاقتصادية , اذ يتوقف معدل النمو الاقتصادي في اي بلد وفي اي وقت على الاستثمارات من حيث الكم والنوع وعلى هذا الاساس اولت المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء أهمية بالغة للاستثمار ووفرت له البيئة المناسبة التي يعمل من خلالها ويؤدي دوره المطلوب , وقد عرف الاستثمار على انه يشمل التكوين العيني الجديد ممثلاً في زيادة الطاقة الانتاجية⁽¹⁾ ويرى اخرون انه يعني توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى اشباع الحاجات الاقتصادية ,⁽²⁾ وقد عرفه صندوق النقد الدولي على انه (الطلب على اموال الانتاج (او) الفرق بين الدخل المتاح والطلب على الاستهلاك⁽³⁾) وعرفه كذلك الاقتصادي الشهير كينز باناه (الاضافة الجارية بقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الانتاجي لفترة معينة , أو انه الاضافة الحالية إلى قيمة رأس المال الحالي التي تنتج عن النشاط الاقتصادي لفترة معينة⁽⁴⁾) ويرى اخرون ان الاستثمار يعني توظيف المال بهدف تحقيق العائد او الدخل او الربح,⁽⁵⁾ وعموماً يمكن القول ان الاستثمار يعني مجمل الاضافات المتحققة إلى راس المال المستثمر والذي تتولد عنه طاقات انتاجية جديدة في مكان معين وزمان محدد , ومما ينبغي

الإشارة إلى أن الاستثمار قد يكون خاصاً وقد يكون عاماً (حكومياً , (والخاص قد يكون محلياً أو اجنبياً ,
فردياً أو مؤسساتياً , والمؤسسات قد تكون دولية أو حكومية محلية.

• أهمية الاستثمار

يتصدر الاستثمار أهمية كبرى في عملية التنمية الاقتصادية , فهو المحرك الفعال الذي تتوقف على حجمه
واشكاله ومصادره مسارات التنمية , فكلما وظفت الاستثمارات في قطاعات اقتصادية مهمة كلما كان ذلك يصب
في مصلحة التنمية الاقتصادية , فالاستثمارات ينبغي ان تتوزع على القطاعات الانتاجية وان تشمل كذلك
البنى التحتية وقطاع الخدمات , وعلى ضوء توجهات الاستثمار وحجمه يمكن ان تتحقق مكاسب اقتصادية
 واجتماعية كبيرة ومن هذه المكاسب , اشباع الحاجات الأساسية للمجتمع من خلال زيادة الانتاج ورفع
مستويات الانتاجية والتوسع في القطاعات الاقتصادية المختلفة كالقطاع الزراعي والصناعي والاتصالات
والمواصلات والبناء والتشييد وغيرها من القطاعات الأخرى , وهو امر تترتب عليه بشكل مباشر توفر فرص
عمل جديدة تقلص حجم البطالة , فضلاً عن تشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة , ناهيك عن الدور الذي
يمكن ان تؤديه هذه القطاعات المنتجة للسلع والخدمات في مجال رفع مستويات التصدير والتأثير الإيجابي
في ميزان المدفوعات , اما القطاع السياحي فانه من القطاعات الواعدة التي تزداد أهميتها مع تطور المجتمعات
الإنسانية اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً وتتوفر له بيئة استثمارية واسعة , فضلاً عن قدرة الصناعة السياحية
على خلق التشابك مع القطاعات الاقتصادية الأخرى , وبخاصة عندما ينهض الاستثمار الخاص بدور فعال
كون هذا الاستثمار له القدرة على الحركة في مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما تلك التي تتمتع بالقبول
وفق معايير ومؤشرات الجدوى الاقتصادية ومنها قطاع السياحة , اذ يحتل هذا القطاع مرتبة متقدمة في
بعض الدول العربية مثل (لبنان وتونس (او اجنبية مثل (فرنسا واسبانيا ,⁽⁶⁾ ويتميز هذا القطاع بنموه
السريع مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية ففي عام 2000 بلغ عدد السائحين في كل من فرنسا (75)
مليون سائح والولايات المتحدة الأمريكية (51) مليون سائح فيما حققت مصر المرتبة الأولى عربياً بـ (5)
مليون سائح اما على صعيد الإيرادات المتحققة من النشاط السياحي في العام نفسه كانت الولايات المتحدة
الأمريكية في المرتبة الأولى محققة (85) مليار دولار تليها اسبانيا بـ (36) مليون دولار في حين كانت
لمصر حصة قيمتها (4,3) مليون دولار اذ كان تسلسلها بالمرتبة الحادية عشر⁽⁷⁾ اما تركيا فقد تجاوز عدد
السياح الوافدون اليها (18) مليون سائح عام 2007 محققة بذلك مورداً بحدود (24) مليون دولار⁽⁸⁾ وتظهر
اهميته البالغة في الاقتصادات الأحادية الجانب كونه يشكل عنصراً مهماً من عناصر تنوع مصادر الدخل
القومي , وتشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية إلى ان حجم إيرادات هذا القطاع عالمياً بلغت حوالي
(476) بليون دولار عام , 2000 الامر الذي يعكس مدى أهمية السياحة باعتبارها قطاعاً تصديرياً.⁽⁹⁾

ثانياً : القطاع الخاص في العراق قبل عام 2003 وبعده

• واقع القطاع الخاص العراقي قبل عام 2003

اتسم الاقتصاد العراقي قبل عام 2003 بهيمنة القطاع العام على معظم النشاط الاقتصادي بحكم اعتماد
سياسات اقتصادية مركزية تستند إلى فلسفة النظام الاشتراكي ساعدها في ذلك هيمنة الحكومة على الموارد
المالية المتأتية من عوائد تصدير النفط , الامر الذي انعكس بشكل واضح على مسار الحياة الاقتصادية ,
اذ تحجم دور القطاع الخاص وتضاءلت مشاركته الا بحدود ضيقة وغالباً ما كان ينحصر دوره في مجال اسناد
القطاع العام مما أدى إلى فقدان الكفاءة التنافسية للقطاعات الاقتصادية وخاصة الانتاجية منها وترك اثرًا

واضحاً على التنمية الاقتصادية طيلة العقود الماضية ، ونتيجة للظروف التي عاشها العراق خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي والتي كان ابرزها الحرب العراقية - الإيرانية وارتفاع تكاليفها وزيادة اعباء الديون الخارجية وضعف الكفاءة الانتاجية للعديد من وحدات القطاع العام (الاشتراكي) وتعطل بعض المشروعات وفشل البعض الآخر ، انتبهت الحكومة آنذاك إلى ضرورة اجراء تعديل في سياستها الاقتصادية تمثل في اعطاء دور مناسب للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية ، بدأت ملامح هذا الدور تظهر اعتباراً من منتصف ثمانينيات القرن الماضي وعلى وجه التحديد عام ، 1987 تمثل في بيع عدد من مشاريع القطاع العام للقطاع الخاص وبخاصة المشاريع الصغيرة فيما احتفظ القطاع العام بدور محوري في العملية الاقتصادية ، وبهذا الاتجاه صدرت تشريعات متعددة بهدف تلبية متطلبات المرحلة الجديدة ، ومن هذه القوانين ما يأتي (10):

- قانون رقم (62) لعام 1987 الخاص بتحويل بعض منشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص.
 - قانون رقم (132) لعام 1987 لإطلاق رأس المال الاسمي للشركات الخاصة وتقديم التسهيلات الائتمانية لها.
 - قانون رقم (46) لعام 1988 الخاص بمنح الاستثمارات العربية امتيازات عديدة وإعفاءات ضريبية وكمركية.
 - قانون رقم (52) لعام 1988 للاستيراد من دون تحويل خارجي.
 - قانون رقم (774) لعام 1988 لإعفاء المشاريع الخاصة من الضرائب والرسوم لمدة (10) سنوات.
 - قرار رقم (626) لعام 1988 الخاص ببيع بعض المشاريع والموجودات الثابتة العائدة لوزارة الصناعة والمعادن إلى القطاع الخاص.
 - قانون رقم (12) لعام 1991 المعدل لقانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لعام 1976 وقد سمح هذا القانون بتأسيس مصارف أهلية على شكل شركات مساهمة.
 - قانون رقم (24) لعام 1991 والذي بموجبة تأسست سوق بغداد للأوراق المالية.
 - قانون الاستثمار رقم (25) لعام.1991
 - قانون الشركات رقم (21) لعام.1997
 - قانون الاستثمار المالي رقم (5) لعام.1998
 - قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (20) لعام.1998
 - قانون رقم (62) لعام 2002 والخاص بتشجيع الاستثمارات العربية.
- ومع ان هذه الحزمة من القرارات والقوانين مهدت بشكل واضح ؛ لأن يأخذ القطاع الخاص دوراً جديداً في الحياة الاقتصادية الا ان ذلك لم يتحقق بالشكل المطلوب ولم تتحقق الاهداف المتوخاة منها لأسباب متعددة منها:
- ان استجابة الحكومة كانت عبارة عن ردة فعل ولم تكن نابعة من ايمان عميق بأهمية دور القطاع الخاص في التنمية.
 - التخوف وعدم الثقة من قبل عدد كبير من المستثمرين.
 - الظروف الاقتصادية غير المستقرة.
 - عدم السماح للاستثمار الاجنبي.

وقد كان ما يميز القطاع الخاص في هذه المرحلة عدم مساهمته في الاستثمارات طويلة الأجل متوجهاً نحو المجالات الانتاجية والخدمية والعقارية الصغيرة معتمداً على ما تقدمه له الدولة من دعم في مجال الاعفاءات الضريبية والكمركية والقروض , فيما احتفظ بجزء كبير من فوائضه المالية خارج العراق , مما جعل دوره هامشياً مقارنة بدور القطاع العام ومع ذلك فقد كانت له مساهمات واضحة خاصة اثناء فترة الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي يمكن تأشير اهمها في متغيري الناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت.

فقد شهدت مساهمة القطاع الخاص بعد تطبيق برنامج الخصخصة عام 1987 ارتفاعاً خلال السنوات الاولى من تسعينيات القرن الماضي , حيث عملت الاجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال تلك المدة من صدور قوانين وقرارات تخدم القطاع الخاص إلى ارتفاع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي اذ ارتفع من (36,6%) عام 1991 إلى (43,2%) عام (11) 1994 فضلاً عن ان الحصار الذي فرض على العراق ومنع بسببه من توفير المستلزمات الضرورية للمعيشة , دفع الحكومة إلى زيادة الاهتمام بالقطاع الخاص , وقد تمكن هذا القطاع من توفير المستلزمات الضرورية لسكان وخاصة في القطاع الزراعي حيث تجاوزت نسبة مساهمته في اجمالي التكوين للقطاع الزراعي , (99%) كما ساعد هذا الارتفاع في توفير فرص عمل للعاطلين اضافة إلى توفير المستلزمات الضرورية للقطاع الصناعي , الامر الذي ادى إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع لخاص في اجمالي تكوين القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي من (67,3%) عام 1991 إلى (76,5%) عام , 1994 اما قطاع السياحة الذي ظهرت بياناته ضمن قطاع تجارة الجملة والمفرد اخذت مساهمته بالارتفاع اذ ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من (85%) عام 1991 إلى (97,1%) عام 1994 حيث كان القطاع الخاص يهيمن على قطاع السياحة وخاصة الفنادق , اذ كانت معظم الفنادق السياحية تعود ملكيتها للقطاع الخاص , اما بعد تطبيق مذكرة التفاهم عام 1996 فقد اخذت نسب مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض بسبب تمكن العراق من استئناف تصدير جزء من نفطه , وعليه يمكن القول ان القطاع الخاص خلال تسعينيات القرن الماضي وخاصة خلال سنوات الحصار الاولى كانت مساهمته افضل من مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي , اما بالنسبة لمساهمة القطاع الخاص في اجمالي التكوين الرأسمالي فتشير احصائيات وزارة التخطيط إلى ان نسب مساهمته كانت متذبذبة ارتفاعاً وانخفاضاً فقد تراوحت بين (53,4%) عام 1992 و (9,8%) عام (12) 2001 على الرغم من ارتفاع حجم انتاج القطاع الخاص في اجمالي التكوين , اما القطاع العام فأن نسب مساهمته في اجمالي التكوين الرأسمالي اخذت خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي بالارتفاع , والسبب يعود إلى برامج اعادة الاعمار التي تبنتها الحكومة العراقية , وعموماً يمكن القول انه على الرغم من مساهمات القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وفي اجمالي التكوين الرأسمالي والتي لا يمكن ان تلبي الطموح المنشود الا انها خطوة جيدة تمكن خلالها هذا القطاع من الولوج في النشاط الاقتصادي والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

• واقع القطاع الخاص العراقي بعد عام 2003

على الرغم من تغير فلسفة الادارة الاقتصادية بعد عام 2003 وتحولها من نظام الادارة المركزية إلى نظام اقتصاد السوق الا ان دور القطاع الخاص لم يختلف كثيراً عما كان عليه قبل عام , 2003 اذ ادى احتلال العراق إلى تدمير معظم البنى التحتية , فضلا عن توقف معظم المشاريع الصناعية الخاصة بسبب التدمير

وارتفاع تكاليف الانتاج , فضلاً عن ضعف البيئة المؤاتية للاستثمار بسبب هشاشة الوضع الامني , الامر الذي دفع اصحاب الاموال المحليين إلى الاستثمار في الدول المجاورة , وفي اطار السعي الحثيث لزيادة فاعلية القطاع الخاص لإصلاح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي تم اصدار قرار الاستثمار رقم (39) لعام , 2003 غير ان هذا القرار لم يلقي قبول الشعب العراقي كونه يفتقد إلى الشرعية بسبب صدوره من سلطة الاحتلال الامريكي , الامر الذي دعا إلى البحث عن وسيلة اخرى لتشجيع الاستثمار بمختلف انواعه وتحقيق الإصلاح الاقتصادي المطلوب فتم اصدار قانون الاستثمار المرقم (13) لعام 2006 الذي تضمن كثيرة بنود تعمل على اصلاح الاوضاع الاقتصادية عن طريق خلق المناخ الملائم والجانب للاستثمارات , زد على ذلك توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الاسواق المحلية والاجنبية , لذلك يمكن القول ان هذا القانون تضمن العديد من المزايا التي اعتمدها قوانين الاستثمار في الدول المجاورة , وبفضل ما وفره هذا القانون من ضمانات اخذت الاستثمارات الاجنبية بالتحرك إلى العراق , اذ ارتفعت الاستثمارات الداخلة إلى العراق من (300) مليون دولار عام 2003 إلى (515) مليون دولار عام , 2005 غير انه وبسبب تردي الاوضاع الامنية عام 2006 انخفضت الاستثمارات الداخلة إلى (272) مليون دولار لنفس العام , الامر الذي يعكس اعتماد الاستثمار شبه التام على الاوضاع الامنية للبلد , وفي عام 2007 عادت وارتفعت الاستثمارات لتصل إلى (448) مليون دولار ,⁽¹³⁾ وعلى الرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات غير ان نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي لم ترتق إلى مستوى التوجهات المعلنة في استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي اعتمدها الحكومة بعد عام , 2003 اذ تذبذبت نسب مساهمته ارتفاعاً وانخفاضاً فقد تراوحت بين (34,6%) كما في عام 2010 و (25,3%) عام , 2003 اما مساهمته في اجمالي التكوين الرأسمالي فهي لم تكن بالمستوى المطلوب اذ تراوحت بين (13%) عام 2004 و (7,2%) عام ,⁽¹⁴⁾ 2009 الامر الذي يفسر استمرار هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي لامتلاكه الطاقات الانتاجية المادية, مع العرض ان ذلك لايعني الدعوة لإلغاء دور القطاع العام بل ينبغي ان يضطلع هذا القطاع بدور مساند ومواز للقطاع الخاص على وفق الفرص التي تتيحها السلطة الاقتصادية وبخاصة تلك المجالات التي لا يتولاها القطاع الخاص , الامر الذي ينعكس ايجابياً على تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق .

ثالثاً: القطاع السياحي في العراق قبل عام 2003 وبعده

واقع القطاع السياحي العراقي قبل عام 2003

تحتل السياحة مكانة مميزة في اقتصادات العديد من دول العالم بخاصة تلك الدول التي لا تتوفر فيها ثروات طبيعية او قطاعات اقتصادية انتاجية مهمة , الامر الذي جعل مختلف دول العالم تولي هذا القطاع اهمية خاصة كونه يشكل رافداً مهماً من روافد الدخل القومي ومن اللافت للنظر ان بعض منشآت هذا القطاع لا تحتاج إلى استثمارات ضخمة , بل ان معظم البنى التحتية اللازمة لنجاح قطاع السياحة هي في الاصل بنى تحتية تخدم الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته , ويعد العراق من البلدان التي تتمتع بمقومات مهمة للسياحة , الا ان هذا القطاع لم يحظى بالاهتمام الذي ينبغي ان يحظى به سواء بهدف تنويع مصادر الدخل القومي او بهدف تحسين مستوى الحياة والرفاهية الاجتماعية بما تعكسه منشآت القطاع السياحي من جمالية سواء في تطوير سواحله البحرية والنهرية واهواره وجباله ام في معالجة التراثية التاريخية فهو مهد الحضارات السومرية والاشورية والبابلية والاسلامية , فضلاً عما يتوفر فيه من مقومات السياحية الصحية والعلاجية واذا كانت

الطبيعة قد منحته هذا التنوع الطبيعي الخلاب فان وقوع مرقد آل البيت الاطهار وبخاصة مرقد الامام علي بن ابي طالب (كرم الله وجهه) (في النجف الاشرف وولديه الحسين والعباس) عليهما السلام (وشهداء موقعة الطف التاريخية في كربلاء المقدسة , فضلاً عن مرقد آل البيت الاخرين والصحابة الاطهار في بغداد وسامراء وغيرها من مدن العراق تجعل من هذا البلد موطناً للسياحة الدينية بامتياز ولعل مؤشر عدد الزائرين لهذه المرقد الشريفية يعطي اكبر , دلالة على اهمية هذا النوع من السياحة اذ يمكن اعتماد بيانات عدد النزلاء في الفنادق لبيان اهمية هذا النوع من السياحة , كما يشير إلى ذلك الجدول. (1)

جدول (1) عدد النزلاء في الفنادق حسب الجنسية والسنة للمدة (1990 – 2003)

السنة	عراقيون	عرب	اجانب	المجموع
1990	2584841	1661416	147229	4393486
1991	2423301	372375	41298	2836974
1992	3819095	279212	87352	4185659
1993	3624036	161386	25316	3810738
1994	2869378	113238	44839	3027455
1995	2823189	61034	51223	2935446
1996	-	-	-	-
1997	2304449	51545	48872	2404866
1998	2153834	49576	155613	2359023
1999	2033502	34189	106759	2174450
2000	2086121	45142	337554	2468817
2001	-	-	-	-
2002	2112479	81558	1100901	3294938

(غير متاح)

المصدر : الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية , إحصائيات التجارة الداخلية , سنوات مختلفة

وعموماً يمكن القول ن الحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي ادركت اهمية هذا القطاع , وقد تفاوت دور وحجم هذا الاهتمام خلال الفترات الماضية على عوامل مهمة منها:-

- درجة اهتمام الحكومة , بمعنى مدى توفر استراتيجية محددة تخص هذا القطاع.
 - حجم وامكانية الانفاق الحكومي في هذا القطاع
 - توافر البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المناسبة
 - مدى توافر مصادر الدخل القومي الاخرى
 - حجم دخول القطاع الخاص ودوره وفرصه في هذا المجال
- وبعيد عن الخوض في التفاصيل فان الدولة بدأت اهتمامها بهذا القطاع بشكل اكثر وضوحاً في ستينيات القرن الماضي من خلال استمرار نشاط (مصلحة المصايف والسياحة) التي شكلت عام 1956 بموجب

القانون رقم , 23 التي الحقت بأكثر من وزارة وبخاصة في نهاية هذا العقد , اما في سبعينيات القرن الماضي فقد ازداد الاهتمام الحكومي بهذا القطاع بحكم تنامي عوائد النفط بعد تأمين النفط وارتفاع اسعاره عالمياً كما هو معروف في هذا العقد الذي سمي عقد الوفرة النفطية والذي اقترن بتأسيس مؤسسة مختصة او بمعنى اخر تحويل مصلحة المصايف والسياحة إلى المؤسسة العامة للسياحة عام , 1977 وبموجب تأسيس هذه المؤسسة تصاعد الاهتمام الحكومي بقطاع السياحة وقد كان ابرز ما قامت به هذه المؤسسة في مجال عملها هو دعم نشاط القطاع الخاص ومنحه القروض والتسهيلات التي يمكن ان تمكنه من انجاز متطلبات عمله , وهكذا استمر نشاط هذه المؤسسة ممثلة للدولة في تنشيط حركة السياحة والمصايف اذ تم في عقد الثمانينيات انشاء العديد من الفنادق في المحافظات الرئيسية كبغداد والبصرة ونيوى عن طريق تسهيلات استثمارية وقد انشأت خلال هذه الفترة منشآت سياحية على قدر كبير من الاهمية تمثلت في احياء بحيرة الحبانية غرب بغداد بأنشاء المدينة السياحية فيها , ومجمع جزيرة بغداد وتطوير جزيرة الاعراس , ترافق ذلك مع مشاريع بنى تحتية مهمة في عقدي السبعينيات والثمانينيات شملت الطرق السريعة والجسور الحديثة والحدائق العامة , الا ان الحال لم يستمر على هذا المنوال اذ سرعان ما دخل العراق في اتون حرب مكلفة هي الحرب العراقية -الارانية التي استمرت ثمان سنوات استنزفت الكثير من الموارد المالية , فضلاً عن تعطيلها عمليا النشاط السياحي بسبب انشغال المجتمع بمتطلبات الحرب , ناهيك عن التدمير الذي لحق بالمنشآت الصناعية والزراعية والسياحية والبنى التحتية بل ان شريطاً اخضر من النخيل على ضفاف شط العرب اصبح ساحة معركة ضارية اسفر عن هلاك غابات النخيل التي كانت تعطي جمالية جذابة وبخاصة في قضائي الفاو وابو الخصيب التي كانت قبل الحرب احدى المعالم السياحية التي يرتادها السياح والزائرين من دول الخليج العربي , وما ان خرج العراق من هذه الحرب الطاحنة حتى دخل في معركة جديدة عام 1991 وهي الاكثر دمارةً وتعطيلاً على صعيد البنى التحتية او قطاعات الاقتصاد الاخرى وبخاصة ما ترتب على الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق اعتباراً من/2 اب 1991/واستمر لما بعد احتلال العراق عام , 2003 الامر الذي انعكس بشكل حاد ومؤثر على قطاع السياحة في العراق وجعله يتراجع في مؤسساته وادائه .

• واقع القطاع السياحي العراقي بعد عام 2003

تغيرت ادارة الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 من الادارة الشمولية إلى اليات الاقتصاد الحر وفق فلسفة جديدة تستند إلى مبادئ الحرية الاقتصادية اذ عبرت عن هذا الاتجاه استراتيجيات التنمية الاقتصادية بعد عام 2003 التي اعتمدت رؤية جديدة للاقتصاد العراقي قائمة على اساس مبادئ السوق والانفتاح على العالم الخارجي , الامر الذي يتطلب اتخاذ اجراءات واصلاحات جذرية في مقدمتها تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية لانتشال الاقتصاد العراقي من احادية المورد التي حددت ملامحة منذ اكتشاف النفط وتصديره في اربعينيات القرن الماضي والتي كانت السبب الرئيسي في الاختلال الهيكلي الذي عانى ولم يزل يعاني منه الاقتصاد العراقي , فضلاً عن فسح المجال وبشكل جدي للقطاع الخاص لكي يتصدر دوراً ريادياً في النشاط الاقتصادي اذ ان هيمنة القطاع النفطي والقطاع العام على الاقتصاد طيلة العقود السابقة كانت اهم سمات هذا الاقتصاد واهم اسباب الاختلال فيه , ويمكن تشخيص اهم اتجاهات المرحلة الجديدة في مسار الاقتصاد العراقي من خلال الاهداف التي سعت إلى تحقيقها الموازنات الاستثمارية وهي كما يأتي (15) :

- تنوع مصادر الموارد المالية من خلال تقليل اعتماد إيرادات الميزانية على الإيرادات النفطية وذلك بإعطاء أهمية أكبر للقطاعات الإنتاجية كقطاعي الزراعة والصناعة من أجل ضمان زيادة مصادر الدخل المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
 - إصلاح القطاع النفطي من خلال استخدام المعايير التجارية لرفع درجة كفاءة أو حسن أداء المنشآت النفطية، ويتحقق ذلك من خلال زيادة التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع كونه يمثل المصدر الأساسي لإيرادات الموازنة العامة.
 - تفعيل نشاط القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية كثيفة العمل لغرض معالجة ظاهرة البطالة أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن.
 - العمل على تشجيع السوق الحرة وتفعيل دورها في النشاط الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي، فضلاً عن إعطاء دور أساس للقطاع الخاص في اعمار وإعادة اعمار العراق ومشاركته في عملية التنمية المستدامة من خلال إعادة بناء البلد.
 - زيادة الإيرادات غير النفطية من خلال تفعيل دور الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك والشركات العامة في جباية الإيرادات، مع حث بقية الجهات الأخرى على زيادة وجباية الإيرادات والرسوم الأخرى.
 - التركيز على اعمار البنى التحتية الأساسية لغرض توفير وتهيئة مستلزمات البناء الاقتصادي فضلاً عن توفيرها الخدمات الأساسية للشعب.
 - التقليل من دور الدولة في النشاطات الاقتصادية بخصخصة المؤسسات والشركات العامة وهذا الهدف من شأنه أن يساهم في تعزيز دور القطاع الخاص وتقوية النظام المالي والمصرفي.
 - العمل على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات بما يؤمن التقليل النسبي لعجز الموازنة العامة وتخفيف عبئ الدين العام.
- وانطلاقاً من هذه الرؤية كان على القطاع الخاص ان يضطلع بمهام جديدة اكثر اهمية بحكم تغير الواقع الاقتصادي وبخاصة حرية دخول وإشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وبخاصة في القطاعات ذات الفرص الاستثمارية الواعدة وفي مقدمتها القطاع السياحي وقطاع البنى التحتية , مع العرض ان هذه المرحلة شهدت فيها البنى التحتية وبعض المعالم السياحية الكثير من الضرر والتعطل بحكم الضربات الجوية المباشرة للقوات الامريكية والبريطانية المحتلة , او بسبب عدم الاكتراث بالتراث الحضاري والسياحي لتلك القوات كما حصل في اتخاذ بعض المناطق الاثرية التاريخية كمواقع عسكرية كمدينة بابل الاثرية , الامر الذي شكل تحديات جديدة امام قطاع السياحة في العراق والذي لم يتمكن ان ينهض إلى مستوى الفلسفة الجديدة لأداره الاقتصاد , ويمكن ان نجمل التحديات التي واجهت هذا القطاع خلال هذه الفترة بهشاشة الوضع الامني والاقتصادي والسياسي اثناء الاحتلال وبعده والذي ترتب عليه ما يأتي:-
- عدم اكتراث المحتل الامريكي وحلفائه بأهمية القطاع السياحي مثلما فعل تجاه القطاعات الاقتصادية الأخرى.
 - عدم توفر بيئة استثمارية مشجعة في هذا القطاع.
 - شيوع ظاهرة الفساد الاداري والمالي.
 - تناقص اعداد السائحين العرب والاجانب بشكل كبير جداً ماعدا زوار المراقدينية.
 - عدم توفر الخدمات والمرافق العامة والمتوفر منها فهو بمستوى كفاءة متدنية (مثل المطارات والموانئ وطرق المواصلات والاتصالات وغيرها .

رابعاً : دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي

• دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي قبل عام 2003

يعد الاستثمار السياحي احد فروع الاستثمار فهو لا يختلف مفهومه عن الاستثمار بشكله العام , كما في القطاعات الاخرى كالزراعة والصناعة والبناء والتشييد والخدمات وغيرها من القطاعات , وقد سبق الإشارة إلى ان الاستثمار في قطاع السياحة يكتسب اهمية بالغة في معظم الدول نامية كانت ام متقدمة , وتتعاظم هذه الاهمية في الدول ذات الموارد المحدودة او المورد الواحد وبخاصة تلك الموارد الطبيعية الناضبة مثل النفط والمعادن وغيرها , والاستثمار السياحي في بعض المرافق السياحية الضرورية لا يحتاج إلى استثمارات ضخمة بخاصة وان معظم متطلباته تكمن في البنى التحتية التي تخدم قطاعات الاقتصاد المختلفة كالطرق والجسور والسدود والكهرباء والماء والاتصالات وغيرها , ولما كان العراق من بين الدول القليلة التي تمتلك مكامن سياحية متنوعة فإن ذلك يشكل احد اهم دعائم البيئة الاستثمارية في هذا القطاع وبخاصة في مجال السياحة الدينية والترفيهية والتراثية , وبهذا الاتجاه كان يفترض ان تتحقق في العراق نهضة سياحية تفوق او على الأقل بمصاف ما حصل في دول اقليمية او عالمية , الا ان عدد من التحديات والمعوقات كانت تقف حائلاً دون تحقيق هذا الهدف كان من ابرزها ما يأتي :-

• انشغال العراق بحروب مدمرة هما حرب الخليج الاولى وحرب الخليج الثانية وحرب الخليج الثالثة , استنفذت موارده وعطلت عجلة التنمية الاقتصادية لأكثر من ثلاثين عاماً متواصلة (2003-1980) بل ان بعض المناطق السياحية كانت ضمن ساحات المعارك , فضلاً عن الحصار الاقتصادي الذي انهك العراق والذي استمر لثلاثة عشر عاماً. (2003-1990)

• كان لتوجه الحكومة في تلبية متطلبات تلك الحروب الاثر الكبير في اهمال العديد من القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع السياحي.

• ضعف دور القطاع الخاص وعدم امتلاكه الجرعة في ظل اجواء تلك المرحلة من ان يأخذ دوراً ريادياً في مجال الاستثمار السياحي.

• تدمير وتعطيل جزء مهم من منظومة البنى التحتية التي كانت متوفرة قبل عام 1980 وعدم امكانية تحقيق اضافات نوعية عليها او اعادة تأهيلها بالكفاءة المطلوبة.

• تأثير الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية غير المستقرة والمشحونة بالاحتمالات غير المشجعة التي سادت خلال هذه المرحلة على توافد الزائرين والسياح إلى العراق.

كل هذه التحديات وغيرها كانت تحول دون ان تظهر استثمارات خاصة محلية او اجنبية ذات شأن في مجال القطاع السياحي , ومع ذلك فان العديد من المرافق السياحية ظلت تعمل بهذا الشكل او ذاك وفي مقدمتها الفنادق وهي من المرافق المهمة لإيواء الزائرين والسائحين والتي تأثرت هي الاخرى بظروف المرحلة إذ انخفضت اعدادها من (1637) فندق كما في عام 1990 إلى (942) فندق عام 2002 عدا محافظات اقليم كردستان , معظمها للقطاع الخاص , كانت حصة بغداد منها (781) فندق كما في عام 1990 انخفضت إلى (359) فندق عام 2002 وإلى اقل من ذلك في الاعوام الواقعة بينها وذلك نتيجة لغلغ العديد منها وتوقف العمل في القسم الاخر منها كما يشير إلى ذلك الجدول (2)

جدول (٢)

عدد الفنادق حسب السنة والمحافظات للفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٢)

السنة المحيطة	نوى	كركوك	بغداد	الانبار	بابل	كربلاء	واسط	صلاح الدين	التف	القاسية	الشي	ني قر	بيسان	البصرة	دهوك	اربيل	السليمانية	مجموع الفنادق
١٩٩٠	١١٧	٥٣	١٥	٥٥	٣٨	٥٢	٦١	٥٠	٤٧	٣٢	٨	٨٥	٣٥	١٥٤	-	٣٣	٢١	١٦٣٧
١٩٩١	١٠٦	٤٢	١٢	٣٨	٢٠	٤	١٥	٣١	٤٢	٢٤	١٢	٣٧	٣١	١٤٠	-	-	-	١١٣٦
١٩٩٢	٩٩	٤٠	٩	٣٥	١٨	٢٠	١٤	٣٣	٤٠	١٧	١٣	٣٠	٣٠	١٠٩	-	-	-	١٠٧٨
١٩٩٣	٨٩	٣٣	١٠	٣١	١٩	٢٦	١٤	٢٩	٤١	١٧	١١	٣١	٣٠	٦٩	-	-	-	٨٤٩
١٩٩٤	٨٩	٣٣	٩	٢٥	١٨	٢٦	١٣	٣٣	٤١	١٥	١١	٣٠	٢٦	٧٠	-	-	-	٨٣٨
١٩٩٥	٨٣	٣٤	١٠	١٩	١٨	٥٦	١٧	٣٤	٥١	١٦	١٠	٢٧	٢٥	٦٩	-	-	-	٨٥١
١٩٩٦	٨٨	٣٣	٩	١٧	١٧	٧٤	١٠	٣١	٥٣	١٦	٩	٢١	٢٥	٦٠	-	-	-	٨٤٢
١٩٩٧	٨٤	٣٥	١٠	١٥	١٧	١٠١	١٠	٣٣	٦٩	١٧	٩	٢٤	٢١	٥٥	-	-	-	٨٢٦
١٩٩٨	٨٦	٣٧	٧	١٥	٢٠	١١٠	١٠	٣٤	٧٠	١٥	١٢	٢٠	٢٥	٤٩	-	-	-	٨٥٨
١٩٩٩	٨٢	٣٧	٨	١٦	٢٠	١٢٠	١٠	٣٢	٦٥	١٧	١٢	٢١	٢٣	٤٩	-	-	-	٨٣٦
٢٠٠٠	٨٣	٣٤	٨	١٥	١٦	١٢٣	٩	٣٣	٦٩	١٤	١٢	٢٣	٢٢	٤٢	-	-	-	٨٣٦
٢٠٠١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢٠٠٢	٨٨	٤٠	٨	١٦	١٥	١٥٦	٨	٣٥	١٠١	١٣	٨	٢٥	٢٣	٤٧	-	-	-	٩٤٢

- (غير متاح)

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية، إحصائيات التجارة الداخلية، سنوات مختلفة.

ويلاحظ من الجدول ان محافظتي النجف الاشرف وكربلاء المقدسة حققت زيادة واضحة في عدد الفنادق كما في عام 2002 اذ بلغت الفنادق في كل منهما (101) فندق و (156) فندق على التوالي , اذ شجعت اجواء الانفتاح مع ايران وفسح المجال للزائرين قيام بعض المستثمرين بإنشاء عدد من الفنادق والمطاعم فقد بلغ عدد الزائرين الوافدين إلى كربلاء المقدسة (344306) زائراً كما في عام 2002 وهو رقم مرتفع قياساً بـ (19294) زائراً عام , (16) 1989 اما شركات السياحة والسفر فقد كانت بحدود (197) شركة , وكان للقطاع الخاص اسهامات اخرى في هذه المرحلة في مجالات اخرى كالمطاعم والمقاهي , اذ بلغ عددها خلال تسعينيات القرن الماضي بحدود (613) مطعم وحوالي (24) مقهى فيما بلغ عدد دور السينما (45) دار سينما(17)

• دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي بعد عام 2003

لم تنعكس مزايا التحول نحو اقتصاد السوق وتغير فلسفة ادارة النظام الاقتصادي بعد عام 2003 بالشكل الذي ينبغي ان يحصل في قطاع السياحة العراقي , وبخاصة دور القطاع الخاص الذي كان يفترض ان ينهض بدور فاعل وريادي في هذا المضمار لوفرة الفرص الاستثمارية ولتوفر بيئة سياحية واعدة ومتنوعة , ولكي يكون التحليل واقعياً لابد من الاشارة إلى أن هناك عدداً من التعقيدات والتحديات لم تزل قائمة بهذا الحجم او ذاك اثرت سلباً على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي سواء كان ذلك الاستثمار محلياً او عربياً او اجنبياً ومنها ما يأتي - :

- هشاشة الوضع الامني وعدم الاستقرار السياسي.
- تخلف البنى التحتية وعدم تناسقها.
- تعدد الاجراءات الادارية وعدم تناسقها.

واضحاً في المجال السياحي ساعد في ذلك استقراره السياسي والامني بعد ان تمتع بإدارة ذاتية بعيداً عن سيطرة الحكومة المركزية في اعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991 اذ تمكن الاقليم من بناء مؤسسات ادارية وسياسية تمكنت من تخطي العديد من الصعوبات والتحديات الاقتصادية وخاصة في مجال السياحة , اذ توسعت فيها الفرص الاستثمارية ولعب فيها القطاع الخاص دوراً واضحاً مدعوماً بقاعدة تشريعية بالقانون رقم (4) لعام 2006 الذي وضع اليات لتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية انعكس ذلك في تزايد اعداد المرافق السياحية وتنوعها مدعومة بالطبيعة الخلابة وبخاصة في فصلي الربيع والصيف حيث يزداد عدد المصطافين في هذه المنطقة , ويشير الجدول (4) إلى ارتفاع ملحوظ في عدد المرافق السياحية للمدة (2007-2011) اذ ارتفع عدد الفنادق من (106) فندق عام 2007 إلى (202) عام 2011 اضافة إلى ارتفاع عدد القرى السياحية من (29) قرية سياحية عام 2007 إلى (44) قرية عام 2011 فضلاً عن ارتفاع عدد المطاعم من (129) عام 2007 إلى (338) عام 2011 وهذه الارقام تشكل طفرة نوعية قياساً بقصر الفترة الزمنية.

جدول (4) المرافق السياحية في اقليم كردستان للمدة (2007-2011)

2011	2010	2009	2008	2007	السنة نوع المرفق
202	168	131	116	106	فندق
128	96	72	53	49	موتيل
44	42	37	33	29	قرية سياحية
338	305	233	151	129	مطعم

المصدر : حكومة اقليم كردستان , التحليل الاحصائي لإقليم كردستان. 2012

وعلى صعيد مشاريع القطاع الخاص الاستثمارية في اقليم كردستان فقد تحقق انجاز (100) مشروع بالتعاون مع وزارة البلديات في الاقليم , توزعت على كل من محافظات اربيل والسليمانية ودهوك بواقع (49 , 43) (8مشروعاً لكل منها على التوالي وقيمة اجمالية قدرها (368) مليون دولار , ⁽²⁰⁾ وهذا لا يتحقق لو لم تتوفر بيئة تشريعية ملائمة واستقرار امني , وهو امر يعكس حقيقة تأثر الاستثمار كفعالية اقتصادية بالبيئة الاستثمارية المستقرة , وهو ما ينبغي العمل على تحقيقه في محافظات العراق الاخرى , وانطلاقاً من هذه الرؤية فان واقع السياحة بشكل عام والاستثمارات الخاصة السياحية لم تكن بالمستوى المطلوب مقارنة بما يمتلكه العراق من مكامن سياحية ومقومات متنوعة , وان القطاع الخاص المحلي لم يرتقي في مستوى ادائه واستثماراته إلى مستوى المرحلة الراهنة وخاصة بعد التحول الذي حصل في ادارة الاقتصاد العراقي من الإدارة الشمولية إلى الاقتصاد الحر والانفتاح الاقتصادي , اذ لم تزل العديد من المكامن السياحية اما مستغلة بشكل بدائي او معطلة كلياً او جزئياً فضلاً عن ذلك فان اغلب المرافق السياحية المعول عليها لم تزل دون المستوى الذي وصلت اليه مثيلاتها في دول الجوار او دول العالم الاخرى , واذا كان القطاع العام اسيراً للتوجهات الحكومية ومايرصد اليه من اموال في الموازنات السنوية , فان القطاع الخاص لديه الحرية الكاملة في ولوج

هذا النشاط والانطلاق بالقطاع السياحي إلى مستوى جديد أكثر تطوراً وحيوية , فضلاً عن الدور الذي يمكن ان يأخذه الاستثمار الاجنبي المباشر في هذا المجال في ظل بيئة تشريعية مناسبة.

خامساً : الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- يشهد العالم اليوم حركة سياحية كبيرة متنوعة تزداد أهمية وعمقاً مع التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل وغير المسبوق وبخاصة في مجال المواصلات والاتصالات.
- يتعاظم دور الاستثمار السياحي مع تعاظم دور وأهمية هذا القطاع في تطور المجتمعات الانسانية اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً.
- ادت فلسفة النظام الاقتصادي الشمولي قبل 2003 إلى هيمنة القطاع العام) الاشتراكي (على جميع القطاعات الاقتصادية , الامر الذي اسهم في تهميش دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي.
- لم تتمكن الاصلاحات الاقتصادية باتجاه اشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ضمن برامج الخصخصة عام 1987 وما بعده من تحقيق نقله نوعيه في دور هذا القطاع في الحيا الاقتصادية.
- على الرغم من تغيير فلسفة ادارة النظام الاقتصادي بعد عام 2003 وتحولها من نظام الادارة المركزية إلى اقتصاد السوق لم تتحقق مشاركة فاعلة للقطاع الخاص في مجمل النشاط الاقتصادي وبما يرتقي إلى مستوى التغيير المذكور.
- لم يحظى القطاع السياحي في العراق بالدعم الذي ينسجم مع اهميته ودوره في الاقتصاد الوطني ولم تعتمد استراتيجية واضحة للانتقال بهذا القطاع إلى مصاف ما هو عليه الحال في الدول الاخرى.
- يتبوء القطاع السياحي الخاص دوراً مهماً في حركة الانتاج والاستثمار بحكم التشابك مع القطاعات الاقتصادية الاخرى كما يتمكن من توفير فرص عمل جديدة.
- قلة عدد الفنادق من الدرجة الممتازة اذ ان نسبة كبيرة من الفنادق العاملة في بغداد والمحافظات هي دون المستوى المطلوب وبما لاينسجم مع تزايد اعداد السائحين والزوار المحليين والوافدين.
- تعد المرافق الدينية المقدسة والمزارات ودور العبادة واحة استثمارية واسعة يمكن للقطاع الخاص ان يتوجه اليها في استثماراته.
- تمكن اقليم كردستان /العراق خلال الفترة التي تمتع فيها الاقليم بادارة ذاتية بعيداً عن سيطرة الحكومة المركزية عام 1991 من تطوير الكثير من المرافق السياحية واستمر بهذا الاتجاه بعد عام 2003 اذ شهد الاقليم تطوراً واضحاً في زيادة اعداد الفنادق والمطاعم ووسائل الترفيه كالمتنزهات والحدائق العامة.
- انعكست هشاشة الوضع السياسي والامن بعد عام 2003 على مجمل النشاط الاقتصادي وبضمنة دور القطاع الخاص ومدى مساهمته في الحياة الاقتصادية ومنها الاستثمار السياحي .

التوصيات

- ضرورة وضع استراتيجية واضحة المعالم للنهوض بالقطاع السياحي وتطوير مرافقه بمايساير متطلب التطور العالمي في هذه الصناعة.
- الاهتمام بمنظومة البنى التحتية بصورة عامة مع التركيز على تلك التي تخدم قطاع السياحة.

- تهيئة بيئة تشريعية واضحة ومشجعة تيسر للقطاع الخاص دخوله إلى الاستثمارات في القطاع السياحي , وبخاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 الذي فسح المجال للاستثمار في القائم من المشاريع السياحية او الجديد منها.
- ادامة الخارطة السياحية وتحديثها بما يستجد في القطاع السياحي من اكتشافات اثرية او انجازات في المرافق السياحية المختلفة.
- تسهيل عملية تخصيص الاراضي للمشاريع السياحية وتقديم الدعم اللازم لضمان شفافية الاجراءات الادارية بغية ابعادها عن مظاهر الفساد الاداري والمالي.
- العمل المستمر على ادامة وتوسيع العتبات المقدسة والمزارات الدينية مع ضرورة العناية بالساحات والطرق والجسور المؤدية اليها فضلاً عن توفير وسائل النقل السياحية والاتصالات المتطورة وتشجيع القطاع الخاص للعمل في هذا المضمار.
- زيادة التخصيصات المالية في الموازنة السنوية لوزارة السياحة والاثار لكي تتمكن من اداء المهمات المناطة بها.
- تهيئة خارطة توضيحية تؤثر عليها الفرص الاستثمارية السياحية المتاحة للقطاع الخاص والاستثمار الاجنبي المباشر.
- -تنمية الموارد البشرية من خلال تأسيس المزيد من الكليات والمعاهد والمدارس السياحية.
- العمل على تسهيل وتشجيع انشاء مصارف حكومية او اهلية قادرة على تلبية متطلبات المستثمرين في القطاع السياحي.
- ضرورة ان تواصل حكومة اقليم كردستان / العراق تشجيعها ودعمها للمستثمرين المحليين والاجانب في القطاع السياحي والعمل على تقليص حجم وعدد التحديات التي تواجه هذا النشاط في الاقليم.
- ضرورة العمل على ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية وارساء الامن والاستقرار في العراق على اسس متينة وادامة زخم العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول الجوار ودول العالم الاخرى.

المصادر

- عمر , د .حسين , موسوعة المصطلحات الاقتصادية , القاهرة , 1995 , ص. 12
- البرواي , راشد , الموسوعة الاقتصادية, ط , 1 دار النهضة العربية , القاهرة , 1971 , ص. 79
- صندوق النقد الدولي , الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية , 1990 , ص.138
- Gohan Maynard Keynes, The General Theory Of Employment & Money
- Macmillan Co .LTD , London , 1951 , p.77 .
- حردان , ظاهر حيدر , مبادئ الاستثمار , دار المستقبل للنشر والتوزيع , عمان , 1997 , ص. 13
- محمد , د .حاكم محسن , دور الاستثمار السياحي العربي والاجنبي في دعم الاقتصاد العراقي(دراسة تطبيقية في محافظة كربلاء , (مجلة اهل البيت , العدد , 4 جامعة كربلاء , 2005 , ص. 254
- عبد الرضا , د .نبيل جعفر , دور السياحة في تنوع مصادر دخل العراق ' تقرير مأخوذ من شبكة المعلومات الدولية. www.ahewar.org
- انطوان , باسم جميل , اهمية تطوير القطاع السياحي في الاقتصاد العراق وتنوع مصادر الدخل القومي , تقرير مأخوذ من شبكة المعلومات الدولية. www.almadapaper.net

- البطاط , د .كاظم احمد و الزويني محمد حسن , تحليل دالة الاستثمار السياحي لمحافظة كربلاء , مجلة اهل البيت , العدد , 4 جامعة كربلاء , 2005 , ص. 320
- محمد , منذر جاسم , الخصخصة في الاقتصاد العراقي , مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية , مجلد 11 , العدد , 2009 , ص. 3 . 133
- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , دائرة الحسابات القومية , الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية , سنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , المجموعة الإحصائية السنوية , سنوات مختلفة.
- **Unctad , World Investment Report , 2008 , Annex Table 1**
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للإحصاء , دائرة الحسابات القومية , الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية , سنوات مختلفة.
- وزارة المالية العراقية , دائرة الموازنة العامة للعراق لعام , 2010 بغداد , 2010 , ص. 14
- البطاط , د .كاظم احمد و الزويني محمد حسن , مصدر سابق , ص. 329
- السعيدي , علي مغامس ربيع , اهمية دراسات الجدوى الاقتصادية في مستقبل الاستثمار السياحي في العراق , رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى عمادة المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية , الجامعة المستنصرية , بغداد , 2005 , ص. 28
- عبد الرضا , د .نبيل جعفر و بيداء الزيدي , القطاع الخاص العراقي , مأخوذ من شبكة المعلومات الدولية , www.ahewar.org .
- مجلس الوزراء العراقي , دليل انجازات الهيئة الوطنية للاستثمار لعام , 2009 مطبعة الزمان , بغداد , 2009 .
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للإحصاء , مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي , 2000-2009 .
- هيئة السياحة , المجموعة الإحصائية والدليل السنوي لسنة . 2010